

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

حكم المعاملة المعروفة شعبيا باسم (دارت)

فضيلة العلامة محمد التاويل

رحمه الله

وصورتها أن تتفق جماعة ثلاثة أو أكثر، على أن يضع كل واحد منهم مبلغا محددًا من المال بالتساوي، ويضعونه في حساب بنكي أو عند أحدهم، على أساس أنه عندما يجتمع مبلغ مهم يأخذه أحدهم بالقرعة؛ ثم يستأنفون الجمع حتى يجتمع مثل المبلغ الأول، فيأخذه واحد من الباقين بالقرعة أيضا، وهكذا دواليك حتى يأتي على آخرهم.

وهي معاملة شائعة بين الناس ويكثر السؤال عنها، وهي معاملة ممنوعة ومحرمة، وقد سئلت عنها مرارا فأجبت بأنها معاملة غير جائزة في رأيي.

أولاً: لما فيها من السلف بشرط السلف: وهو ممنوع لأنه سلف جر نفعاً، وهو حرام إجماعاً، لقوله صلى الله عليه وسلم (كل سلف جر نفعاً فهو ربا) ⁽¹⁾ وهو ما نظمه ابن عاصم في قوله: وشرطه ألا يجز منفعة *** وحاكم بذاك كل منعه ⁽²⁾

وثانياً: لأن السلف أحد الثلاثة التي لا يجوز أن تكون لغير الله كما نظم ذلك من قال:

القرض والضمان رفق الجاه *** تمنع أن ترى لغير الله ⁽³⁾

وهذا القرض لا يقصد به وجه الله.

وثالثاً: هو قرض مؤجل بأجل مجهول، لأن كل واحد من الجماعة أسلف المستفيد الأول حظه من المال الذي أخذه بالقرعة على وجه السلف، ولن يرد إليه سلفه إلا عندما تأتي نوبته، وهو لا يدري متى تسعده القرعة بنوبته؟ هل سيكون الثاني أم الثالث أم الأخير؟ وذلك يؤدي إلى قرض لأجل مجهول، وذلك مخالف لعموم قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل

(1) - رواه البيهقي وصححه الغزالي والإمام رفعه. نهاية المحتاج (4/220).

(2) - البهجة على شرح التحفة للتسولي (2/264).

(3) - نفس المرجع (1/185).

مسمى فاكثبه " (4) الشامل للقرض كما قال القرطبي (5). وهو يقتضي اشتراط تحديد الأجل وتسميته سدا لذريعة النزاع في المستقبل بين المقرض والمقترض، لأن المقرض لا حق له في المطالبة باسترداد قرضه قبل حلول أجله كما يقول فقهاؤنا المالكية (6). وحجتهم حديث: "المسلمون عند شروطهم إلا شرطا أحل حراما أو أحل حلالا" (7)

خلافًا للحنابلة والشافعية ومن معهم من القائلين إذا أجل القرض لا يتأجل وللمقرض المطالبة برده حالا (8)، وهو جواب كنت أظنه صحيحا وسليما.

أولا: للإجماع على تحريم الربا وكل سلف جر نفعا كما سبق، وهذا منه.

وثانيا: لوضوح قصد المنفعة من هذا السلف أولا وأخيرا ابتداء وانتهاء.

وبيان ذلك أن الجماعة حين يتفقون أول الأمر على توفير مبلغ من المال بالتساوي فإنهم يتفقون على أن يأخذ كل واحد منهم بالتناوب ما تجمع لهم على وجه السلف، فيدخله "أسلفني وأسلفك".

ثم إنهم عندما يجتمع مبلغ محدد ويريدون تسليمه لأحدهم بالقرعة لا يعطونه له تبرعا، وإنما يقصدون إسلافه المبلغ ليتسلف كل واحد نفس المبلغ حين تأتي نوبته، فكل واحد يسلف المستفيد الأول حصته من المال المتجمع ليسلفه بقية الشركاء حين تأتي نوبته، فهي من باب "أسلف فلانا وأسلفك"، وهي مثل "أسلفني وأسلفك" في الحرمة، وعلتها، فقد قال مالك رحمه الله فيمن قال لرب الدين آخر مدينك وأنا أعطيك ما تحتاج إليه "إنه لا يجوز ذلك" (9)، ووجهه أن تأخير المدين بالدين بعد حلوله يعد سلفا جديدا لقاعدة أن "من أجل ما عجل عد مسلفا"، فرب الدين أسلف مدينه بتأخير مقابله أن يسلفه من قال له: آخر مدينك وأنا أعطيك ما تحتاج إليه، فهو سلف مقابل سلف المؤدي إلى سلف جر نفعا، كما "أن أسلفني وأسلفك" فيها سلف مقابل سلف.

والفرق بين المسألتين أن مسألة "أسلفني وأسلفك" فيه تبادل السلف بين اثنين: الأمر والمأمور، كل منهما يسلف الآخر. ومسألة "آخر غريمك وأعطيك ما تحتاج إليه" المأمور لا يسلف الأمر،

(4) - من الآية 289 من سورة البقرة.

(5) - الجامع لأحكام القرآن (249/4).

(6) - التسوي (264/2) وفي التحفة: وليس باللائم أن يراد قبل انقضاء أجل قد حدا

(7) - رواه الترمذي وصححه. الترمذي (403/2).

(8) - المغني لابن قدامة (315/6).

(9) - الدسوقي (203/3).

بل يسلف طرفا ثالثا ليسلفه الأمر بالسلف، كما هو الشأن في مسألة " دارت"، فإن المستفيد الأول تسلف من الجماعة، وما يدفعه بعد ذلك من المال يعتبر قضاء لدينه، وردا لما تسلفه، فلا يتنزل عليها قاعدة "أسلفني وأسلفك"، ولكنه يتنزل عليها مسألة "أسلف فلانا وأسلفك".

والمسألتان وإن اختلفتا في التصوير، فإنهما متحدتان في الحكم، لأن العلة فيهما واحدة، وهي السلف بشرط السلف المؤدي إلى سلف جر نفعاً، ولعله يلزم من وجودها وجود الحكم، ولذلك قال مالك بمنعها، وهي تقتضي منع معاملة " دارت" لوجود نفس العلة فيها كما هو واضح وبين.

لكني اطلعت على فتوى بإباحة ذلك وجوازه، برر كاتبها بعدة مبررات:

المبرر الأول: أن مقصود الجماعة من هذه المعاملة هو الادخار والجمع ولا يقصدون السلف. وهو تبرير غير دقيق وغير واقعي، فإن نية تبادل السلف حاضرة ابتداء حين توقيع الاتفاقية بينهم، وحين تسليم المال للمستفيد، وهم يعلنون ذلك ولا يخفونه ويرون ذلك بديلاً عن القرض الربوي كما صرح لي بذلك كثير منهم.

وأيضاً العرف جار بينهم بتسليف المال المجتمع والعرف كالشرط، وأيضاً السلف ينعقد بكل ما يدل عليه ويفهمه لأن العبرة في العقود بالمعاني لا بالألفاظ، كما يقول الأصوليون. وقد نص الشافعية على أن من السلف الحكمي اجتماع الناس في الحمامات والمقهى ودفع بعضهم عن بعض⁽¹⁰⁾. فإنكار نية السلف وقصده من طرف الجماعة خلاف الواقع الذي يقصدونه ويعلنونه، وأيضاً لو كان المقصود مجرد توفير وجمع المال والادخار لاقتسموا المال بينهم بعد توفره إذا احتاجوا إليه أو احتاج أحدهم إلى حظه، ثم يصنع كل واحد بحظه ما شاء ولم يسلفه لأحدهم، أو لاستمروا في التوفير والادخار إذا لم يحتاجوا لما جمعوه.

المبرر الثاني: أن هذا السلف لا زيادة فيه لأن كل واحد يأخذ نفس المقدار الذي يأخذه الآخر دون زيادة.

وهو تبرير غير صحيح ناشئ عن توهم أن الزيادة المحرمة في القرض هي الزيادة في القدر فقط، وهو غير صحيح، فإن الزيادة الممنوعة في القرض لا تختص بالزيادة في القدر أو الصفة، عشرة مقابل خمسة عشر، أو الرديء مقابل الجيد، والبالي مقابل الجديد؛ بل تشمل كل زيادة وفائدة كانت من

(10) - نهاية المحتاج (220/4).

جنس القرض أو من غير جنسه، كاستفادة من جاهه، أو الانتفاع بركوب دابته أو سيارته، لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أقرض أحدكم قرضا فأهدى له أو حملة على الدابة فلا يركبها ولا يقبله إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك" (11)

وحديث "إنما جزاء السلف الوفاء والحمد" (12)

وفي رواية أخرى "إنما جزاء السلف الحمد والأداء" (13) هكذا بصيغة الحصر المفيد منع كل جزاء ونفع على السلف غير الحمد والشكر.

وحديث "كل قرض جر نفعا فهو وجه من وجوه الربا" هكذا بصيغة العموم المفيد تحريم كل قرض يجر منفعة. وهو ما يؤكد حديث ابن ماجة أنه صلى الله عليه وسلم "نهى عن سلف جر نفعا" (14) وهو محل إجماع، كما قال القرطبي: أجمع المسلمون نقلا عن نبيهم صلى الله عليه وسلم أن اشتراط الزيادة في السلف ربا وإن كان قبضة من علف كما قال ابن مسعود أو حبة واحدة (15)

المبرر الثالث: أن هذا السلف لا يقصد به جر منفعة لواحد بعينه أو لبعضهم دون بعض، إنما يقصدون المنفعة المتساوية المتبادلة، وأن النهي عن سلف جر نفعا خاص بما تحقق فيها النفع للمقرض وحده، أما إذا تحققت لطرفين فهذا هو الأصل في المعاملات وإلا فلا فائدة ولا معنى لها. وهو أيضا كسابقه تبرير غير صحيح ناشئ عن عدم الاطلاع على ما قاله الفقهاء في الموضوع وما تفيده الأحاديث في الموضوع فقد نص الفقهاء على تحريم كل قرض جر نفعا مطلقا سواء جره للطرفين مع: المقرض والمقترض، أو جره للمقرض وحده أو جره لأجنبي غيرهما كل ذلك ممنوع لا يجوز وهو ما يفيد الحديثان السابقان، حديث النهي عن سلف جر نفعا وحديث كل قرض جر نفعا فهو ربا. ولذلك عرف ابن عرفة القرض بقوله "دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلا، تفضلا فقط..." (16).

(11) - رواه ابن ماجة في باب القرض.

(12) - رواه ابن ماجة في باب حسن القضاء.

(13) - رواه النسائي في باب الاستقراض.

(14) - سبق تخريجه في الحديث السابق.

(15) - الجامع لأحكام القرآن (241/3).

(16) - شرح حدود ابن عرفة للرصاص ص 413-413.

قال الخرشي معلقا على قوله " **تفضلا فقط** " بأن يقصد نفع المتسلف فقط لا نفعه ولا نفعهما ولا نفع أجنبي. ونحوه للرصاع في شرح حدود ابن عرفة ⁽¹⁷⁾.

وبه يقول الشافعية ، ففي نهاية المحتاج تعليقا على حديث " **كل قرض جر نفعا فهو ربا** ": والمعنى فيه أن موضوع القرض الإرفاق، فإذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه، فمنع صحته، ومثل ذلك شرط ينفع المقرض والمقترض فيبطل العقد ⁽¹⁸⁾.

وأيضا فإن كثيرا من المعاملات المالية كالبيع والإجارة وغيرها فيه النفع للطرفين ومع ذلك حرمها الشرع؛ لأن المنفعة ليست هي المقياس الصحيح للحل والحرم والجواز والمنع لأنها شرط في صحة المعاملة، والشرط لا يلزم من وجوده الوجود وإنما يلزم من عدمه العدم، فإذا لم توجد المنفعة بطلت المعاملة، وإذا وجدت يمكن أن تكون المعاملة صحيحة أو فاسدة فلا يصح الاستدلال بوجود المنفعة على صحة المعاملة .

المبرر الرابع: أن قاعدة أسلفني وأسلفك لا تتزل على معاملة "دارت" . واستدل لذلك بأن شراح خليل نزلوا ذلك على البيع الذي يؤول إلى ذلك.

وهو أيضا تبرير غير صحيح واستنتاج غير دقيق.

أما كونه غير صحيح فإن قاعدة أسلفني وأسلفك تأتي في صورتين:

الأولى: صريح أسلفني وأسلفك، بأن يقول أحدهما للآخر أسلفني اليوم وأسلفك بعد شهر، وهذه لا خلاف في تحريمها، مثلها " **أسلف فلانا وأسلفك** ".

والثانية: تهمة أسلفني وأسلفك وهي عندما يتم عقد مشروع في الظاهر، ولكنه يؤدي إلى " **أسلفني وأسلفك** " دون التصريح بذلك والدخول عليه ابتداء ولكنه جر إليه الأمر.

وهذه هي الحالة التي فرق فيها الفقهاء بين ما يكثر قصده فيحرم ولا يجوز، وبين ما يقل قصده فيجوز، ومسألة " **دارت** " هي من قبيل الصريح المدخول فيه على تبادل السلف نصا وعرفا، أولا وأخيرا؛ لأن من بنود الاتفاقية بين الأطراف المشاركة أن يأخذ كل واحد منهم بالقرعة وبالتتابع في المدة المحددة بينهم وإن لم يسموا ذلك سلفا، لأن السلف ينعقد بكل ما يدل عليه وليس من شروطه النطق بكلمة السلف، لأن العبرة في العقود بالمعاني لا بالألفاظ والمباني كما تقدم.

(17) - نفس المصدر .

(18) - نهاية المحتاج (225/4)

وعرفا لأن هذه المعاملة شائعة منتشرة بين الناس، وأصبح عرفا معروفا بينهم أن ما يأخذه أحدهم في نوبته يأخذه سلفا يردده والعرف كالشرط.

وأما كونه استنتاجا غير دقيق فلأن فحوى كلام فضيلة المفتي يوحى بأنه يرى أن "أسلفني وأسلفك لا تجري في غير البيوع" كما فهمه من شراح خليل. وهو كما قلنا استنتاج غير دقيق فإن قاعدة أسلفني وأسلفك تجري في كل معاملة مشروعة في الظاهر، وتؤدي إلى أسلفني وأسلفك، ولا تختص بالبيوع، وقد علل المالكية منع شركة الذمم وفسادها بأنها تؤدي إلى أسلفني وأسلفك⁽¹⁹⁾ وهو الموافق لتعليل المنع فيها بما تجر إليه من سلف جر نفعاً، والعلة يجب اطرادها ويلزم من وجودها وجود الحكم. فأني معاملة أدت إلى أسلفني وأسلفك يجري عليها حكمها.

التبرير الخامس: أن قهمة سلف جر نفعاً لا تتزل على معاملة "دارت".

أولاً: لأن خليلاً ومن قبله من الفقهاء إنما أنكروا ذلك في بيع الذرائع التي تؤول إلى ما لا يجوز.

وثانياً: لأن هذه المعاملة لا يقصد بها أحد التذرع إلى جر منفعة خاصة به خلال سلفه، وإنما قصد المتعاملين بها الجمع والادخار والتعاون.

وهو تبرير غير صحيح بشقيه:

أما الأول: فهو مبني على توهم أن قهمة سلف جر نفعاً خاصة بالبيوع لأن خليلاً وغيره لم يذكروها إلا في بيع الذرائع، وهو غير صحيح. فإن قهمة سلف جر نفعاً جارية في كل معاملة جائزة في الظاهر ولكنها تؤدي إلى سلف جر نفعاً. وقد علل الفقهاء منع كثير من صور الإجارة والكراء والشركة والضمان والرهن وغيرها بأنها تؤدي إلى سلف جر نفعاً كما يعلم ذلك من تتبع نوازل الأحكام، من ذلك:

- تصديق المقرض في قدر القرض⁽²⁰⁾.
- منع كراء النقود وما لا يعرف بعينه⁽²¹⁾.
- ضمان الدين المؤجل إلى أجل أبعد⁽²²⁾.

⁽¹⁹⁾ - الخرشي (287/4).

²⁰ - نفس المرجع (223/3).

²¹ - التسولي (265/2).

- تأجيل الدين المؤجل إلى أجل أبعد⁽²³⁾
 - اشتر السلعة الفلانية وانقد عني وأنا أبيعها أو أصلحها⁽²⁴⁾
 - إصلاح المكتري من ماله حتى يتحاسب مع المكري⁽²⁵⁾
 - الصلح على إسقاط بعض الدين المؤجل في حالة الصلح عن إنكار⁽²⁶⁾
- وأما الشق الثاني:** فيعلم رده مما قلناه سابقا من أن المقصود بالذات أولا وأخيرا، والمنصوص عليه في الاتفاق والمصرح به هو تبادل السلف بين الجماعة للاستغناء عن القرض الربوي، والتعاون إنما هو وسيلة لتحقيق هذا المقصود والوصول لهذا الهدف، وهو توفير ما يمكن من شراء حاجة من حاجات الجماعة.
- وقد اتفقت جماعة على الاستعانة بهذه المعاملة، فجمعوا أول مرة مبلغا سلموه لأحدهم فاشترى به شقة، فلما جاء دور الثاني لم يكفه المبلغ لشراء شقة مثل شقة صاحبه لارتفاع الأسعار، فتخاصموا وطالبوه بالزيادة في مساهمته، ووقع لجماعة أخرى أن شرطوا على من يأخذ أولا أن يدفع زيادة خمسمائة درهم، فوقعوا فيما فروا منه من الربا الصريح لأن هذه الزيادة في مقابل السلف.
-

فضيلة العلامة محمد التاويل
تغمده الله بواسع رحمته

(22) - التسولي (199/1)

(23) نفس المرجع.

(24) - الخرشي (282/4).

(25) - نفس المرجع (50/5)

(26) - التسولي (221/1).